

أوباما وأمن الخليج

: خلال أقل من ثلاثة عقود شهدت منطقة الخليج ثلاث حروب (الحرب العراقية الإيرانية، وحرب إنهاء الاجتياح العراقي للكويت، وأخيراً الحرب على العراق عام 2003) أتت على الأخضر واليابس مما أنجزته الدول التي تقع في هذه المنطقة، كما غيبت تلك الحروب نظاماً سياسياً وزادت من أزمات أنظمة أخرى.

أحد أهم القواسم المشتركة بين تلك الحروب كان الحضور السياسي والعسكري للولايات المتحدة الأميركية؛ ففي الحرب العراقية الإيرانية ساندت واشنطن العراق أولاً في إضعاف النظام الإيراني الجديد آنذاك، وفي عام 1991 قادت الولايات المتحدة تحالفاً لإنهاء الاجتياح العراقي للكويت، وفي عام 2003 قادت الولايات المتحدة مرة أخرى تحالفاً دولياً في الحرب على العراق تحت ذريعة امتلاكه أسلحة للدمار الشامل. الدور الأميركي هذا مفهومة أبعاده بالنظر للأهمية الإستراتيجية للمنطقة وارتباط ذلك بكونها مصدراً مهماً للطاقة، كما أنه مرتبط بالحرص الأميركي بالحضور في هذه المنطقة لقطع الطريق على أية قدرة اقتصادية أو سياسية ناشئة من التفكير في منافسة واشنطن في النفوذ بتلك المنطقة.

خلال العقود الثلاثة الماضية كان الاقتصاد الأميركي في وضع قوي (أو على الأقل هكذا كان الجميع يتصورن)، أسعار البترول كانت في وضع يساعد الصناعات الأميركية، لا سيما الصناعات الثقيلة منها. حالة القلق التي سادت كنتيجة للمناخ الذي أفرزته الحروب الثلاث زاد من الإنفاق العسكري في المنطقة والذي زاد خلال أواخر عقد التسعينيات وحتى عام 2004 إلى حوالي 277 مليار دولار، هذا الإنفاق كان متوجهاً لشراء الأسلحة الأميركية. لم تتغير الإستراتيجية الأميركية بالرغم من تغير الإدارات الأميركية التي تعاقب عليها ديمقراطيون وجمهوريون، فالإستراتيجية الأميركية كانت تركز على الوصول في علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي إلى مرحلة الشراكة الكاملة.

اليوم والولايات المتحدة تستعد لتدخل مرحلة جديدة في ظل رئيس منتخب دخل التاريخ مرتين، الأولى لأنه الرئيس الرابع والأربعون للولايات المتحدة، والثانية لأنه الرئيس الأول للولايات المتحدة من أصول إفريقية سوداء، باراك أوباما، يبدو أن لديه رؤية حول علاقة بلاده مع منطقة الخليج، هذه الرؤية عمادها تقليل الاعتماد على البترول القادم منها، هذا التقليل بهدف تحقيق مزيد من الاستقلالية الأميركية في موضوع الطاقة، وتحقيق مزيد من أمن الطاقة للأميركيين، مثل هذا الطرح يفترض أن الولايات المتحدة يجب أن تفكر بأمنها لا سيما المرتبط في مجال الطاقة بطريقة مختلفة لا تسمح في المستقبل لقوى أو دول بوقف أو تقليل كميات النفط المصدرة للولايات المتحدة، وليس هذا مرتبطاً بقرار دول أو حكومات فعل ذلك، بل مرتبط بظروف عدم الاستقرار السياسي في مناطق تعد بالنسبة إلى واشنطن مصدراً لتزويدها بالطاقة. البعد المهم الذي يبدو أساسياً وراء مثل هذا الطرح هو أن الولايات المتحدة تتكف كثيراً لضمان أمن تلك المناطق، وبالتالي تقليل الاعتماد على نفطها يحرر واشنطن من التبعات المرتبطة أو على الأقل يحرر واشنطن من جزء من مسؤولياتها الأمنية نحو هذه المنطقة. إن مثل هذه الخطوة إذا ما تحولت إلى حقيقة فإنها ستترك أثراً سلبياً على اقتصادات دول المنطقة التي يشكل العائد النفطي أكثر من 70 % من الدخل القومي، وبالتالي ربما يحد من قدرتها على القيام بالمشاريع التنموية اللازمة لخدمة مواطنيها.

أفكار أوباما هذه كانت قبل أن تطل الأزمة الاقتصادية برأسها على الولايات المتحدة والعالم، تلك الأزمة التي حولت أنظار السياسيين الأميركيين من ملفات سياسية دولية إلى التركيز على هذه الأزمة باعتبار أنها الأخطر على أمن واقتصاد أميركا. إن حالة الركود التي يتوقع أن تسيطر على الاقتصاد الأميركي، والتراجع الذي تشهده ديناميكية الاقتصاد الأميركي ستدفع باتجاه التساؤل حول الإنفاق العسكري الكبير للولايات المتحدة، والذي وصل في شهر فبراير 2008 إلى أكثر من 711 مليار دولار، أي بنسبة تقدر 48 % من نسبة الإنفاق العسكري العالمي الذي يقدر بحوالي 1.473 تريليون دولار لعام 2008. يشار هنا إلى أن السنة المالية للإنفاق العسكري تبدأ في شهر أكتوبر من العام، أي أن الرقم المشار إليه سابقاً يتعلق بالفترة ما بين أكتوبر 2007 وحتى فبراير 2008. ويبدو أنه سيكون على إدارة أوباما أن تطالب دول الخليج بالمزيد من التمويل للولايات المتحدة لمواجهة التبعات الاقتصادية للأزمة المالية، مثل هذا إن حصل فلن يكون دون مطالبة دول الخليج بمقابل ربما يكون مطالبة واشنطن بمشاركة كاملة، وعدم التفرد فيما يتعلق بالقرارات الأميركية المتعلقة بملفات ساخنة في المنطقة، ولعل ملف البرنامج النووي الإيراني أحد أهم هذه الملفات.

إن الحديث عن احتمالية فتح قنوات للحوار بين واشنطن وطهران في ظل الإدارة الجديدة ربما يكون الخطوة الأولى التي يجدر بدول الخليج أن تهتم بها. إن الرؤية التي طرحها باراك أوباما تبدو مكلفة سياسياً وأمنياً سواء للولايات المتحدة أو لدول منطقة الخليج، لكن الأهم هو التفكير من قبل دول المنطقة بالبدائل التي يجب أخذها بعين الاعتبار إن قررت الإدارة الأميركية الجديدة تطبيقها.

mzweiri@aol.com •